رصد مراكز الدراسات والمواقع التحليلية للنخب العالمية البارزة

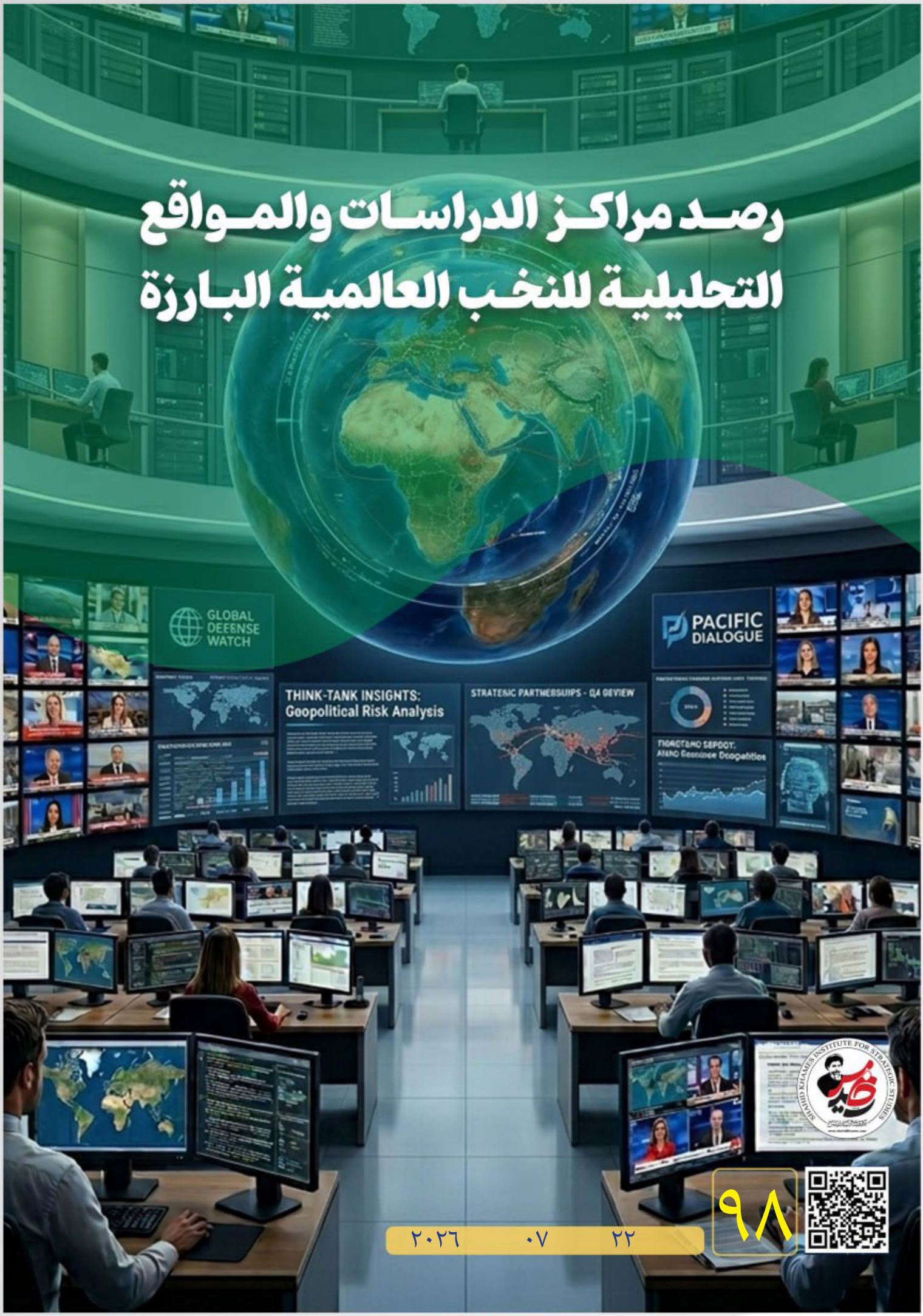

٩٨
٢٢ ٠٧ ٢٠٢٦

العنوان

الملخص التنفيذي	٣
١. عودة الشركات الأميركية إلى قطاع النفط العراقي؛ التداعيات الاقتصادية والجيوسياسية../ THE NATIONAL	٤
٢. الحكومة العراقية الجديدة وتحديات مكافحة الفساد / IIIS	٥
٣. ترامب يرفض مقترح الزيدي لنقل رسالة إلى إيران / ALHURRA	٦
٤. أزمة القيادة في أوكرانيا: هل صنع زيلينسكي لنفسه منافساً سياسياً جديداً؟ / RT	٧
٥. ترامب يقر الاتفاق النووي التاريخي مع المملكة العربية السعودية؛ إنجاز كبير للرياض / WSJ	٨
٦. سياسة تجاه إيران من دون خبراء بالشأن الإيراني؛ كلفة القرارات الشخصية .. / FOREIGN POLICY	٩
٧. معضلة الصين في الخليج: بكين تريد التجارة لا المسؤولية / FOREIGN AFFAIRS	١٠
٨. الأسطول الثالث للصين؛ اختبار بكين لمحاصرة تايوان تحت غطاء سفن الصيد / THE ECONOMIST	١١
٩. الهجمات الإيرانية: لماذا تقع الكويت في قلب المواجهة؟ / INSS	١٢
١٠. «لحكومة إسرائيل مصلحة في عرقلة الانتخابات ومنح الغوغاء حرية التحرك» / HAARETZ	١٣
١١. التحول في البحر الأحمر: لماذا ينبغي لحلفاء إسرائيل الاعتراف بصوماليلاند؟ / THE TIMES OF ISRAEL	١٤
١٢. العلاقات الإسرائيلية–التركية: تنافس استراتيجي وشراكة مفروضة / THE TIMES OF ISRAEL	١٥
١٣. رؤية إيرانية للشرق الأوسط الجديد: هل يتطلب إنهاء الحرب وترسيخ السلام نهجاً.... / FOREIGN AFFAIRS	١٧
١٤. وساطة في ظل السلاح؛ قدرات العراق وحدوده في التقريب بين إيران والولايات المتحدة / THE NATIONAL	١٩
ملخص وتحليل الخبير	٢٠

الصفحة

الملخص التنفيذي

لا يمكن فهم التحولات الراهنة في الشرق الأوسط من خلال الهجمات العسكرية أو الاتفاقات الدبلوماسية أو تغيّر الحكومات فحسب؛ فما يجري هو تنافس متعدد المستويات على تحديد قواعد النظام الإقليمي المقبل، حيث يُعاد في آن واحد تعريف مكانة الولايات المتحدة، ودور إيران، والقوة الاقتصادية للصين، وطموحات السعودية، واستقلال العراق، ومستقبل إسرائيل، وأمن الممرات البحرية. تبدو الملفات متفرقة ظاهرياً: إيران حوّلت مضيق هرمز إلى ورقة ضغط، والكويت تعرضت لهجوم على بنيتها التحتية الحيوية، والسعودية تقترب من امتلاك قدرة على تخصيب اليورانيوم، والعراق يتحرك بين واشنطن وطهران، والصين تتجنب الالتزام الأمني، فيما تدخل إسرائيل وتركيا منافسة جديدة في سوريا وشرق المتوسط. غير أن سؤالاً واحداً يجمع هذه التطورات: من سيتولى تأمين المنطقة، وما الكلفة والامتيازات التي سيطالب بها مقابل ذلك؟ لقد استند النموذج التقليدي لأمن الشرق الأوسط إلى الوجود العسكري الأميركي، ومبيعات السلاح، والتحالفات الثنائية، لكنه يواجه اليوم تناقضاً جوهرياً؛ فالولايات المتحدة ما تزال أقوى لاعب عسكري، إلا أن حضورها وتدخلاتها أصبحا جزءاً من دورة عدم الاستقرار. أما الصين، فعلى الرغم من تجارتها التي تقارب ٣٠٠ مليار دولار مع دول الخليج واعتمادها الواسع على نفط المنطقة، فقد أظهرت أنها تريد التجارة من دون تحمل مسؤولية أمنية. وفي هذا السياق، استطاعت إيران، بفضل موقعها الجغرافي وقدراتها الصاروخية وشبكة حلفائها وسيطرتها الفعلية على مضيق هرمز، أن تكرّس نفسها لاعباً لا يمكن استبعاده. لكن الاستخدام الطويل والواسع لهذه الأدوات قد يدفع دول المنطقة إلى بناء تحالفات أمنية جديدة، وتطوير مسارات بديلة للطاقة، وزيادة الاعتماد على الولايات المتحدة؛ وبذلك قد تتحول الميزة الاستراتيجية الإيرانية نفسها إلى عامل يؤدي إلى تآكل نفوذها على المدى البعيد. يمثل العراق أوضح نماذج تعقيد هذه المرحلة؛ فبغداد تريد أداء دور الوسيط بين إيران والولايات المتحدة، لكنها لم تتمكن بعد من ضمان حصر السلاح بيد الدولة، ونزاهة الجهاز الإداري، وأمن الاستثمار. وتندرج عقود الطاقة البالغة قيمتها ٢٠٠ مليار دولار، وعمليات مكافحة الفساد، وبرنامج نزع سلاح الجماعات، والسعي إلى تقليل الاعتماد على هرمز، ضمن مشروع أوسع لتحويل العراق من ساحة لتنافس الآخرين إلى دولة تمتلك قراراً مستقلاً، وسيؤثر نجاح هذا المشروع أو فشله مباشرة في توازن القوى الإقليمي. وفي المقابل، قد يشكل الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة والسعودية بداية مرحلة جديدة من المنافسة التكنولوجية والردع؛ فالمسألة لم تعد مقتصرة على إنتاج الكهرباء، بل تتعلق بما إذا كان السماح للسعودية بالتخصيب سيدفع تركيا ومصر إلى المطالبة بقدرات مماثلة. وإذا ترسخ هذا المسار، فستدخل المنطقة نظاماً تجاور فيه دول عدة تمتلك بنى نووية متقدمة من دون ثقة متبادلة. كما لا تنفصل التطورات الداخلية في إسرائيل عن بيئتها الإقليمية؛ إذ إن إضعاف المؤسسات القضائية، وتسييس الشرطة، وتراجع الحساسية تجاه حقوق الفلسطينيين، تقلل قدرتها على إدارة الأزمات الخارجية. وفي الوقت نفسه، تكشف منافستها مع تركيا ومحاولاتها توسيع حضورها الأمني في البحر الأحمر والقرن الأفريقي عن سعي تل أبيب إلى إعادة بناء عمقها الاستراتيجي على جبهات متعددة. إن فهم هذه التحولات يقتضي إدراك أن الشرق الأوسط لا يقف أمام استبدال قوة بأخرى، بل يدخل مرحلة تعددية قطبية غير متوازنة؛ فلا يستطيع أي طرف فرض نظام بمفرده، ولا تستطيع أي دولة إقليمية ضمان أمنها بالاعتماد على حليف خارجي واحد. وسيكون العامل الحاسم مستقبلاً هو قدرة الدول على بناء تحالفات مرنة، وضبط الفاعلين من غير الدول، وحماية مسارات الطاقة، وتحويل القوة الاقتصادية إلى قدرة مؤسسية. وهذه التحولات لا تحدد مستقبل الحكومات فقط، بل تؤثر أيضاً في أسعار الطاقة، وأمن التجارة العالمية، والممرات العابرة، والتنافس النووي، والاستثمار الأجنبي، والاستقرار الاجتماعي؛ ولذلك يشكل فهم الترابط بين هذه الملفات شرطاً أساسياً لتقدير اتجاه الشرق الأوسط الجديد.

THE NATIONAL

عودة الشركات الأميركية إلى قطاع النفط العراقي؛ التداعيات الاقتصادية والجيوسياسية لزيارة الزيدي

أبرم العراق، خلال زيارة رئيس الوزراء علي الزيدي إلى الولايات المتحدة التي استمرت أسبوعاً وانتهت في ١٩ يوليو/تموز ٢٠٢٦، سبع اتفاقيات كبرى في قطاع الطاقة، بلغت قيمتها الإجمالية ٢٠٠ مليار دولار. وتهدف هذه العقود إلى زيادة القدرة الإنتاجية للنفط، وتنمية الاحتياطيات الغازية، وتسريع تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي، وتوفير فرص عمل جديدة في

العراق. ومن أبرز الاتفاقيات عقد مع شركة هاليبرتون للإدارة المتكاملة لحقلي بن عمر والسندباد النفطيين، واتفاق مع شركة إتش كي إن إنرجي لتطوير حقل حمرين النفطي. كما تولت شركة شيفرون مسؤولية تشغيل حقل غرب القرنة ٢ وتطوير حقلي الناصرية وبلد النفطيين. وينتج حقل غرب القرنة ٢، الواقع في جنوب العراق، نحو ٤٦٠ ألف برميل يومياً، فيما يبلغ إنتاج حقل الناصرية قرابة ٩٠ ألف برميل يومياً. وقد حلّت شيفرون محل شركة لوك أويل الروسية الخاضعة للعقوبات في حقل غرب القرنة ٢. ولا يحمل دخول الشركات الأميركية وتوسعها في قطاع النفط العراقي أبعاداً اقتصادية فحسب، بل يُعد أيضاً رسالة سياسية وأمنية إلى المستثمرين الدوليين الآخرين، وقد يعكس الجاذبية النسبية لبيئة الاستثمار في العراق. وتعمل حالياً ٢٢ شركة دولية في الحقول النفطية العراقية، ومن أبرزها شركة بي بي التي تدير حقل الرميلة. غير أن تصاعد المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران زاد المخاوف الأمنية لدى الشركات الأجنبية؛ إذ أوقفت شركة دانة غاز الإماراتية عملياتها في حقل خورمور الغازي بإقليم كردستان العراق بسبب ما وصفته بـ«تهديدات أمنية موثوقة». ولذلك، سيعتمد التنفيذ الفعلي للعقود الجديدة إلى حد كبير على الاستقرار الأمني، وتقليص التهديدات التي تستهدف منشآت الطاقة، والحفاظ على سلامة مسارات التصدير. وفي الوقت نفسه، يجري العراق، بوصفه ثاني أكبر منتج في منظمة أوبك، مفاوضات جدية مع المنظمة لزيادة حصته الإنتاجية من النفط. وقد تجاوزت قدرته الإنتاجية ٤٫٨ ملايين برميل يومياً، إلا أن الأزمة الإقليمية والإغلاق الفعلي لمضيق هرمز ألحقا أضراراً جسيمة بصادراته؛ إذ انخفضت صادرات النفط العراقية من نحو ٤٫٢ ملايين برميل يومياً في فبراير/شباط ٢٠٢٦ إلى قرابة ١٫٤٥ مليون برميل يومياً في مايو/أيار. وأكدت الحكومة العراقية أنها ستواصل، رغم هذه القيود، تنفيذ خطتها لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي بحلول عام ٢٠٣٠. وكان العراق قد حقق سابقاً الاكتفاء الذاتي في إنتاج زيت الغاز والنفط الأبيض، كما ينتج يومياً نحو ٣٠ مليون لتر من البنزين، رغم استمرار المشكلات الجدية في آليات توزيع الوقود. وتجري بغداد أيضاً مفاوضات مع تركيا لتمديد اتفاق تصدير النفط عبر خط أنابيب جيهان، ولا تعارض مشاركة الشركات التركية في تطوير الحقول النفطية. ويمكن لتطوير خطي أنابيب العراق–جيهان وحديثة–بانياس في سوريا أن ينوع مسارات الصادرات العراقية ويقلل اعتماد البلاد على مضيق هرمز، علماً بأن العراق سبق أن وقّع مع سوريا اتفاقاً بشأن خط أنابيب حديثة–بانياس. وتُظهر هذه الإجراءات مجتمعة أن بغداد تسعى إلى زيادة الإنتاج، وتنويع طرق التصدير، وتقليص واردات الغاز، وتعزيز حضور الشركات الغربية في قطاع الطاقة؛ غير أن تحقيق هذه الأهداف سيظل مرتبطاً بالوضع الأمني الإقليمي، والتوصل إلى اتفاق مع أوبك، وإعادة بناء البنى التحتية المتضررة.

https://www.thenationalnews.com/business/energy/٢٢/٧/٢٠٢٦/iraq-

IIIS

الحكومة العراقية الجديدة وتحديات مكافحة الفساد

بدأت الحكومة العراقية الجديدة برئاسة علي الزيدي تنفيذ «عملية الفجر»، وهي سلسلة مداهمات لمكافحة الفساد داخل المنطقة الخضراء في بغداد، استهدفت عدداً من الوزراء السابقين والنواب وكبار المديرين والمسؤولين الحكوميين، وأصبحت محوراً رئيسياً في التطورات السياسية العراقية. وبينما أيدت بعض القوى السياسية هذه الإجراءات، عدّتها أطراف أخرى انتقائية ومسيّسة. ونظراً إلى الطبيعة البنيوية والمتجذرة للفساد في العراق، لا يمكن حتى الآن اعتبار هذه الحملة قطيعة حاسمة مع

المحاولات الفاشلة للحكومات السابقة. وقد حدد مجلس القضاء الأعلى هدفين رئيسيين للعملية: محاكمة المتورطين في الفساد المالي والإداري، واستعادة الأموال والممتلكات المستولى عليها. كما أعدّ القضاء مشروع «تسوية مشروطة» لاسترداد العائدات المتأتية من الفساد. وحتى الآن، اعتُقل عشرات المسؤولين والمستشارين والنواب، واستُعيدت أموال وأصول تتجاوز قيمتها ٢٥٠ مليون دولار، تشمل مبالغ نقدية وذهباً وعقارات وسيارات. ومن بين المعتقلين علي معارج، وكيل وزارة النفط لشؤون التوزيع، وعدنان الجميلي، وكيل وزارة النفط السابق. كما يلاحق القضاء حسين مؤنس، النائب عن كتلة حقوق والمرتبط بالجناح السياسي لكتائب حزب الله، وعلاء سكر من ائتلاف الإعمار والتنمية، اللذين أفادت تقارير بأنهما أفلتا من الاعتقال. ويتمثل العائق الأول في ارتباط الفساد بنظام «المحاصصة» الطائفية الذي تشكل بعد عام ٢٠٠٣؛ إذ تحول من آلية لضمان مشاركة المكونات إلى وسيلة لتقاسم الوزارات والمناصب والعقود العامة بين الأحزاب، فأصبحت العقود والمناقصات الحكومية تُستخدم لمكافأة الأنصار والحفاظ على التحالفات السياسية. وحصل العراق في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٥ على ٢٨ نقطة من أصل ١٠٠، محتلاً المرتبة ١٣٦ عالمياً، رغم تدفق مليارات الدولارات من العائدات النفطية خلال العقدين الماضيين من دون تحسن متناسب في الخدمات والبنية التحتية والقدرات المؤسسية. أما التحدي الثاني، فهو تسييس ملفات الفساد، إذ تصف الأحزاب المعارضة التحقيقات القضائية عادة بأنها أداة لتصفية الحسابات السياسية. ولذلك، يتعين على حكومة الزيدي إجراء التحقيقات من دون اعتبار للانتماء الحزبي، وملاحقة كبار المسؤولين في جميع التيارات، وإلا ستتعزز اتهامات الاستهداف السياسي. ويتمثل العائق الثالث في الشبكات الاقتصادية للجماعات المسلحة ونفوذها داخل مؤسسات الدولة والمنافذ الحدودية والجمارك. وتمتلك بعض فصائل الحشد الشعبي، ومنها كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق وحركة حزب الله النجباء ومنظمة بدر، نفوذاً في عدد من المعابر بين العراق وإيران، بما يسهل التهرب من الرسوم الجمركية، وتهديد موظفي الحدود، والاختلاس، ونقل الموارد بصورة غير قانونية، ويساعد في الوقت نفسه على الالتفاف على العقوبات الأميركية المفروضة على إيران. وقد يضعف ذلك تعاون بغداد الاقتصادي والطاقوي مع واشنطن وثقة المستثمرين الأجانب. كما سمح ضعف استقلال القضاء، وقصور تطبيق القوانين، وغياب الشفافية لشبكات الفساد بالعمل من دون عقاب فعال. وتشير تقديرات إلى ضياع نحو ٢٠ في المئة من الموارد العامة بسبب الفساد، وإلى نقل أو إخفاء ما بين ١٥٠ و٤٥٠ مليار دولار خارج البلاد أو داخلها. وقد عكست احتجاجات أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩ السخط الواسع على هذا الواقع، لكنها لم تُفضِ إلى إصلاحات ملموسة. وسيكون توسيع العملية من بغداد إلى المحافظات صعباً أيضاً، لأن الفساد المحلي يربط المحافظين والمسؤولين الإداريين والفاعلين العشائريين والشركات في شبكات متداخلة. ومن ثم، ستظل الإصلاحات المركزية محدودة الأثر من دون رقابة فعالة في المحافظات. ويتوقف نجاح الحملة على الحد من نفوذ النخب السياسية، وتعزيز استقلال المؤسسات، وإصلاح بيئة الأعمال، وإنشاء آليات دائمة لمنع إساءة استخدام السلطة، وهي مهام تتجاوز بكثير اعتقال عدد من المسؤولين الفاسدين.

ALHURRA

ترامب يرفض مقترح الزيدي لنقل رسالة إلى إيران

عاد رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي من زيارته إلى واشنطن من دون رسالة مباشرة يحملها إلى طهران، إلا أن المسؤولين الأميركيين أبدوا بصورة غير مباشرة دعمهم لاستمرار جهوده الرامية إلى خفض التوترات الإقليمية. وكان الزيدي قد طلب خلال لقائه دونالد ترامب الحصول على رسالة يسلّمها إلى مجتبى خامنئي، القائد الجديد لإيران بعد مقتل علي خامنئي في أواخر فبراير/شباط،

غير أن ترامب رفض هذا الطلب. وفي المقابل، أكد المسؤولون الأميركيون أن واشنطن ترحب بأي تحرك يساعد على تخفيف التوتر. ومن المقرر أن يزور الزيدي طهران في إطار مواصلة هذه المساعي، وتتمثل مهمته الأساسية في إقناع إيران بأن العراق قادر على أداء دور في خفض التوتر من دون أن يُنظر إليه بوصفه ممثلاً سياسياً لواشنطن. وفي الوقت نفسه، يتعين عليه مناقشة مستقبل الجماعات المسلحة العراقية، بعدما تعهدت حكومته تحت الضغط الأميركي بحصر جميع الأسلحة بيد الدولة بحلول ٣٠ سبتمبر/أيلول. وتأتي هذه التحركات في ظل الحرب التي بدأت بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، في أواخر فبراير/شباط، وأدت إلى مقتل القائد الإيراني السابق. وعقب ذلك، أُعلن وقف مؤقت لإطلاق النار، ووقعت واشنطن وطهران مذكرة تفاهم في يونيو/حزيران، إلا أن تعليق إيران التزاماتها واستمرار هجمات الطرفين أظهرا هشاشة مسار خفض التصعيد. ولذلك، ترتبط أي وساطة عراقية بمستقبل هذا التفاهم، والتنافس بين الوسطاء الإقليميين، والحسابات الأمنية لكل من طهران وواشنطن. ويواجه الزيدي، الذي تولى رئاسة الوزراء في مايو/أيار بدعم أميركي معلن، ضرورة الموازنة بين مطلبين متعارضين: الحد من نفوذ الجماعات المقربة من إيران، وتجنب المواجهة المباشرة مع طهران. وقد عكست مشاركته في مراسم تشييع القائد الإيراني السابق في العراق، قبل زيارته البيت الأبيض، هذه السياسة القائمة على التوازن. وتحمل زيارة طهران طابعاً استكشافياً في المقام الأول، إذ لم يتفق الطرفان مسبقاً على جدول أعمال رسمي. وستتركز المحادثات على الجماعات المسلحة وإمكان اضطلاع العراق بدور في خفض التوتر. ومع ذلك، تشير بعض التقديرات إلى أن زيارة الزيدي إلى واشنطن ولقاءه ترامب أثارا قلقاً شديداً لدى المسؤولين الإيرانيين، كما وصفه أحد مستشاري القائد الإيراني بأنه «شاب قليل الخبرة». وتواجه وعود نزع السلاح شكوكاً جدية؛ فقد أعلنت كتائب حزب الله وحركة حزب الله النجباء أنهما لن تسلّما سلاحهما قبل الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من العراق، وأنهما ستتمسكان بما تسميانه «معادلة المقاومة» في مواجهة الولايات المتحدة. وفي المقابل، أفادت تقارير بأن جماعات أخرى وقعت تعهدات بتسليم أسلحتها، بما يكشف وجود انقسام داخل شبكة الفصائل المقربة من إيران. ويُطرح تفسيران لهدف زيارة طهران؛ ففي السيناريو الأول، يسعى الزيدي إلى الحصول على غطاء سياسي إيراني لفرض سلطة الدولة على الجماعات الرافضة لنزع السلاح قبل نهاية سبتمبر/أيلول، بما يتيح له تلبية مطلب واشنطن. أما في السيناريو الثاني، فيسعى إلى التوصل مع طهران إلى تفاهم بشأن الدور المستقبلي لهذه الجماعات، بدلاً من فرض حل أحادي قد يؤدي إلى مواجهة داخلية واسعة التداعيات الأمنية والسياسية. ولن يكون الاختبار الأساسي للزيارة هو الوساطة بين إيران والولايات المتحدة، بل قدرة الزيدي على إقناع طهران بعدم معارضة خطة حصر السلاح بيد الدولة. وستكشف نتائج المفاوضات ما إذا كان قادراً على إدارة الضغط الأميركي، والشكوك الإيرانية، ومعارضة بعض الجماعات المسلحة في آن واحد، وتعزيز سيادة الدولة على السلاح من دون جر العراق إلى صدام داخلي.

https://alhurra.com/en/٢٨٤٤٨

RT

أزمة القيادة في أوكرانيا: هل صنع زيلينسكي لنفسه منافساً سياسياً جديداً؟

قد تكون إقالة ميخايلو فيدوروف، وزير الدفاع الأوكراني السابق، خلال تعديل وزاري اتسم بالتوتر، قد وضعت فولوديمير زيلينسكي أمام منافس سياسي جديد. فقد دعا عدد من النواب فيدوروف إلى تأسيس حزب سياسي مستقل، وهي خطوة قد تجعله أحد المرشحين المحتملين في الانتخابات الرئاسية المقبلة. وأرجع زيلينسكي إقالته في ١٦ يوليو/تموز ٢٠٢٦ إلى خلاف يستحيل تسويته بين هذا المسؤول الشاب ذي التوجه التكنوقراطي

وأولكسندر سيرسكي، القائد العام للقوات المسلحة. وكان سيرسكي، الذي تلقى تدريبه العسكري ضمن المنظومة السوفيتية، يحظى، وفقاً للتقارير، بشعبية محدودة لدى جزء من العسكريين. وأدت إقالة فيدوروف إلى اندلاع احتجاجات في كييف ومدن أخرى، طالب خلالها المتظاهرون بإعادته إلى منصبه وعزل سيرسكي. وبعد أيام، أعلن زيلينسكي إقالة سيرسكي أيضاً. وقد عززت هذه الأزمة بصورة ملحوظة المكانة الجماهيرية لفيدوروف. ويرى بعض النواب أن إقالته تكرر النمط نفسه الذي سبق أن طُبق مع فاليري زالوجني، القائد العام السابق للجيش. فقد أقال زيلينسكي زالوجني عام ٢٠٢٤ عقب فشل الهجوم المضاد في العام السابق، إلا أن هذه الخطوة أدت إلى ارتفاع شعبيته السياسية وحولته إلى أحد أبرز المنافسين المحتملين للرئيس. وأظهر استطلاع أجراه معهد كييف الدولي لعلم الاجتماع الشهر الماضي أن صافي التأييد لفيدوروف تجاوز تأييد زيلينسكي بنقطتين مئويتين، وكان انعدام ثقة ٣٤ في المئة من المشاركين بالرئيس أحد أبرز أسباب هذه النتيجة. ومع ذلك، ظل الاثنان خلف زالوجني، الذي حصل في استطلاع آخر على ٢٣ في المئة في سباق افتراضي للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، مقابل ٢٠ في المئة لزيلينسكي. ولم يُجرَ بعد استطلاع مماثل حول فرص فيدوروف الانتخابية، غير أن اتساع الاحتجاجات عقب إقالته يشير إلى امتلاكه قاعدة اجتماعية مهمة. انتهت الولاية الرئاسية الخمسية لزيلينسكي في مايو/أيار ٢٠٢٤، لكنه امتنع عن إجراء انتخابات جديدة مستنداً إلى استمرار الحرب والأحكام العرفية. وقد أدى تأجيل الانتخابات إلى تجميد المنافسة السياسية الرسمية، غير أن التغييرات الحكومية والخلافات داخل السلطة وارتفاع شعبية بعض المسؤولين المقالين هيأت الظروف لظهور منافسات غير رسمية. وتتشابه الاحتجاجات الأخيرة في طبيعتها مع مظاهرات العام الماضي ضد محاولة الحكومة تقييد صلاحيات المكتب الوطني لمكافحة الفساد والنيابة المتخصصة لمكافحة الفساد. وقد تراجعت الحكومة عن تلك الخطوة بعد احتجاجات شعبية وانتقادات إعلامية واسعة وضغوط علنية من مسؤولين غربيين، ثم كشفت المؤسستان بعد مدة قصيرة ملفاً كبيراً يتعلق بفساد مقربين من زيلينسكي. وقد تثير إقالة فيدوروف أيضاً قلق الداعمين الأوروبيين لأوكرانيا، لأنه كان يُعد من أبرز الشخصيات المرتبطة بمكافحة الفساد. وفي الوقت نفسه، أدى تراجع استعداد بعض الحكومات الأوروبية لمواصلة الدعم الواسع لكييف، والخلافات بشأن المساعدات العسكرية، والتطورات السياسية في بريطانيا وفرنسا وألمانيا، إلى زيادة الضغوط الخارجية على الحكومة الأوكرانية. وفي ظل هذه الظروف، لا تمثل أزمة فيدوروف مجرد خلاف إداري، بل قد تفضي إلى إعادة ترتيب القوى السياسية، وتعميق الانقسام داخل السلطة، وظهور منافس جديد لزيلينسكي في الانتخابات المقبلة.

https://www.rt.com/russia/-٦٤٣٣١٣ukraine-crisis-zelensky-fedorov-rival-

WSJ

ترامب يقر الاتفاق النووي التاريخي مع المملكة العربية السعودية؛ إنجاز كبير للرياض

أقرّ دونالد ترامب اتفاقاً مدته ثلاثون عاماً مع المملكة العربية السعودية، يمهّد لإنشاء برنامج نووي مدني وإمكان تخصيب اليورانيوم داخل الأراضي السعودية. وتُقدَّر القيمة الاقتصادية للاتفاق بعشرات مليارات الدولارات، ويهدف إلى منح الشركات الأميركية دوراً محورياً في تصميم البنية التحتية النووية السعودية وتطويرها، وإقصاء منافسين مثل روسيا والصين. وبموجب أحد أبرز بنوده، ستجري الولايات المتحدة والسعودية دراسة مشتركة

لمدة عامين لتقييم ضرورة تخصيب اليورانيوم داخل المملكة وجدواه الاقتصادية. وإذا أُقرّ المشروع، فستبني الشركات الأميركية منشآت التخصيب وفق آلية تُعرف بـ«الصندوق الأسود»، بما يحول دون انتقال التكنولوجيا الحساسة مباشرة إلى الرياض. وإذا رفضت واشنطن السماح بالتخصيب بعد انتهاء الدراسة، فلن يحق للسعودية تنفيذ هذا النشاط بصورة منفردة أو بالتعاون مع دولة أخرى لمدة عشر سنوات. ويرى المسؤولون الأميركيون أن الحضور المباشر لواشنطن سيمنع تحويل اليورانيوم المخصب إلى أغراض عسكرية أو إعادة معالجة الوقود المستهلك لإنتاج مواد لازمة لصنع قنبلة. غير أن منتقدين يحذرون من أن إنشاء قدرة تخصيب سعودية قد يصعّد المنافسة النووية الإقليمية ويدفع الإمارات وتركيا ومصر إلى المطالبة بقدرات مماثلة. ولم تقبل السعودية حتى الآن «المعيار الذهبي»، الذي يُلزم الدولة المتلقية للتكنولوجيا النووية بالتخلي الدائم عن التخصيب المحلي وإعادة معالجة الوقود المستهلك، كما لم تعتمد «البروتوكول الإضافي» للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يتيح عمليات تفتيش أوسع ورقابة أدق. وتؤكد الإدارة الأميركية أن اتفاقاً منفصلاً مع الرياض سيضمن رقابة كافية على المنشآت التي تبنيها الشركات الأميركية، لكن المنتقدين يرون أن هذه الآلية لن تكفي للتحقق من الأنشطة المشبوهة التي قد تُنفذ خارج المنشآت الخاضعة للإشراف الأميركي. وتعلن السعودية أن الهدف الرسمي للبرنامج هو تلبية احتياجاتها الداخلية من الكهرباء، وتقليل استهلاك النفط في محطات التوليد، وتوفير كميات أكبر منه للتصدير. كما تعتزم الاستفادة من احتياطياتها المعدنية من اليورانيوم، رغم أن الجدوى الاقتصادية والتشغيلية لهذه الاحتياطيات لم تُثبت بصورة قاطعة. وكان محمد بن سلمان قد أعلن عام ٢٠١٨ أن السعودية ستسلك المسار نفسه إذا امتلكت إيران سلاحاً نووياً، وهو موقف زاد المخاوف بشأن الأبعاد العسكرية المحتملة للبرنامج. ومن أبرز المستفيدين المحتملين من الاتفاق شركة وستنغهاوس ومفاعل «إيه بي ١٠٠٠»، إذ ينتج كل مفاعل نحو ١١٠٠ ميغاواط من الكهرباء، وهي كمية تكفي لتزويد مدينة متوسطة أو مركز كبير لبيانات الذكاء الاصطناعي بالطاقة. وستوفر الشركات الأميركية معظم محطات التوليد والمعدات النووية، مع احتمال إسناد أدوار ثانوية إلى موردين أجانب. وخلافاً لنهج الإدارة الأميركية السابقة، لا يشترط الاتفاق تطبيع العلاقات السعودية مع إسرائيل. وفي وقت تواصل فيه واشنطن الضغط على طهران لتقييد برنامجها النووي وتسليم مخزونها من اليورانيوم عالي التخصيب، قد يثير تعاونها النووي مع الرياض اتهامات بازدواجية المعايير. وسيُحال الاتفاق إلى الكونغرس للمراجعة، إلا أن تعطيل تنفيذه سيكون صعباً، لأن الاعتراض الفعّال يتطلب إقرار قرار مشترك، ثم الحصول على تأييد ثلثي الأعضاء إذا استخدم الرئيس حق النقض. وستتركز المناقشات داخل الكونغرس على كفاية ضمانات منع الانتشار، وآليات مراقبة التخصيب، وخطر إطلاق سباق نووي في الشرق الأوسط.

https://www.wsj.com/world/middle-east/trump-

FOREIGN POLICY

سياسة تجاه إيران من دون خبراء بالشأن الإيراني؛ كلفة القرارات الشخصية في إدارة ترامب الثانية

أظهرت الحرب الجارية بين إيران والولايات المتحدة أن كثيراً من تحركات طهران، من إغلاق مضيق هرمز إلى مهاجمة القواعد الأميركية، كانت قابلة للتوقع مسبقاً؛ غير أن إبعاد عدد من الدبلوماسيين والخبراء المخضرمين في الشأن الإيراني أضعف جودة عملية صنع القرار في واشنطن. ففي إدارة دونالد ترامب الثانية، أصبحت السياسة تجاه إيران تعتمد على قرارات الرئيس الشخصية ودائرة ضيقة من المستشارين، أكثر من اعتمادها على

التقييمات المتخصصة وآليات الأمن القومي المعتادة. ورغم أوجه القصور الجوهرية في مذكرة التفاهم الإيرانية–الأميركية، فقد مثّلت عند توقيعها أفضل خيار متاح، بعدما وصلت الحرب إلى مأزق تتراجع فيه المكاسب لدى الطرفين. لكن كل طرف فسّر الاتفاق بوصفه استسلاماً من الآخر؛ فواشنطن توقعت، استناداً إلى تفوقها العسكري، تراجعاً إيرانياً كاملاً، بينما رأت طهران نفسها منتصرة لأنها حوّلت السيطرة على هرمز إلى ورقة ضغط جديدة وفرضت كلفة ملموسة على الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي. وجعل غموض البنود والتباين الجذري في التفسيرات انهيار الاتفاق شبه حتمي. ويتطلب السلام المستدام شرطين أساسيين: إبقاء مضيق هرمز مفتوحاً وضمان التدفق الحر للطاقة، إذ يعبره نحو ٢٠ في المئة من نفط العالم وطاقته، وتوفير حد أدنى من الاطمئنان إلى امتناع إيران عن التوجه نحو السلاح النووي. ولم تعالج المذكرة أياً من المسألتين؛ فالولايات المتحدة طالبت بحرية كاملة لعبور الطاقة، بينما عدّت إيران السيطرة على المضيق حقاً وورقة نفوذ. ويُعد استخدام هرمز أداة ضغط فعالاً في المدى القصير، لكنه مستنزف على المدى البعيد، إذ تدرس دول المنطقة وشركات الطاقة خطوط أنابيب ومسارات بديلة قد يستغرق إنجازها ثلاثة أو خمسة أو حتى عشرة أعوام. وكان من شأن إعادة الملاحة إلى مستواها الطبيعي تقليص دوافع الاستثمار في البدائل، إلا أن طهران فضّلت مكاسبها الآنية على الحفاظ على نفوذها الاستراتيجي الطويل الأجل. وفي واشنطن، تصاعد بعد فشل الاتفاق التأييد لتكثيف الغارات الجوية أو شن هجوم بري أو تغيير النظام، مع أن العمليات المحدودة لن تغيّر على الأرجح الحسابات الاستراتيجية الإيرانية. ولا يمكن إحداث تحول جذري إلا بغزو بري واسع شبيه بغزو العراق عام ٢٠٠٣، وهو خيار يفرض أثماناً بشرية واقتصادية باهظة من دون ضمان مكاسب استراتيجية. ولذلك تحولت المواجهة إلى اختبار للإرادة والقدرة على تحمل التكاليف الطويلة. وتوصف عملية صنع القرار في إدارة ترامب بأنها شديدة المركزية ومن أعلى إلى أسفل، وتضم دائرة مستشاريه الرئيسيين بشأن إيران ماركو روبيو، وجي دي فانس، وجاريد كوشنر، وستيف ويتكوف، إضافة إلى بيت هيغسيث في القضايا العسكرية. وعلى خلاف الإدارات السابقة، لا تصل آراء الخبراء من المستويات الإدارية والنواب والمؤسسات المتخصصة إلى الرئيس بانتظام، كما التزم بعض المسؤولين الصمت رغم تشككهم في الحرب خوفاً من معارضة ترامب، ثم نقلوا مواقفهم إلى وسائل الإعلام. ومن سمات ترامب أيضاً اهتمامه بتلقي مقترحات مباشرة من أطراف خارجية، إذ تعرض إسرائيل ودول الخليج وتركيا وبعض السياسيين الأميركيين خططهم عليه. وقد سعى في بداية ولايته الثانية بجدية إلى اتفاق تاريخي يختلف عن اتفاق إدارة أوباما، لكنه فقد تركيزه لاحقاً وتبنّى حرب الأيام الاثني عشر باعتبارها إنجازاً كبيراً. وفي المقابل، توسعت أهداف إيران أثناء الحرب؛ فبدأت بمنع تحول البلاد إلى وضع شبيه بلبنان، حيث تنفذ إسرائيل هجمات دورية كل ستة أشهر على القدرات الصاروخية والبنية التحتية، ثم أضافت الحصول على الموارد المالية ورفع العقوبات لمعالجة الأزمة الاقتصادية، وبعد ذلك أدرجت ملف لبنان والسيطرة على مضيق هرمز ضمن مطالبها. وتحتاج طهران الآن، للخروج من المأزق، إلى مكاسب اقتصادية وإلى انتصار دعائي وسياسي قابل للتسويق بشأن هرمز.

https://foreignpolicy.com/٢١/٧/٢٠٢٦/nate-swanson-iran-war-

FOREIGN AFFAIRS

معضلة الصين في الخليج: بكين تريد التجارة لا المسؤولية

FOREIGN AFFAIRS

غيّرت الحرب الإيرانية بصورة جوهرية نظرة الحكومات العربية الخليجية إلى الصين. فقد كانت هذه الدول تعتقد سابقاً أن تعمّق اعتماد بكين الاقتصادي على طاقة المنطقة ورؤوس أموالها وأسواقها سيدفعها إلى المشاركة بنشاط أكبر في تأمين الخليج وكبح سلوك إيران. غير أن امتناع بكين عن استخدام نفوذها على طهران بفاعلية، واعتمادها سياسة الانتظار وتجنب المسؤولية، أثبتا أن الصين لن تصبح شريكاً أمنياً مهماً للدول العربية في المستقبل المنظور. وفي عام ٢٠٢٣، وفّرت دول مجلس التعاون الخليجي نحو ٣٦ في المئة من إجمالي واردات الصين من النفط الخام، فيما بلغت قيمة تجارتها مع الصين عام ٢٠٢٤ قرابة ٣٠٠ مليار دولار، متجاوزة مجموع تجارة المنطقة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وقبل اندلاع الحرب الإيرانية في فبراير/شباط ٢٠٢٦، كانت دول المجلس تصدّر إلى الصين نحو أربعة ملايين برميل يومياً، بينما وسّعت صناديق الثروة السيادية الخليجية استثماراتها في الصين وافتتحت مكاتب في بكين وهونغ كونغ وشنغهاي، وتجاوز عدد المواطنين الصينيين في شبه الجزيرة العربية نصف مليون شخص. كما ولّد اعتماد إيران الاقتصادي والدبلوماسي على الصين، ولا سيما بعد توقيع اتفاق التعاون الشامل لمدة ٢٥ عاماً عام ٢٠٢١، توقعات بقدرة بكين على تعديل سلوك طهران. وأسهم هذا التقدير في قبول الصين ضامناً لاتفاق تطبيع العلاقات السعودية–الإيرانية عام ٢٠٢٣، كما عززت ثلاثة اجتماعات ثلاثية بين الصين وإيران والسعودية، بينها اجتماع ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥ في طهران، التفاؤل الدبلوماسي. غير أن أداء الصين منذ هجوم حماس على إسرائيل في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ كشف محدودية هذا النهج؛ إذ لم تحقق وساطاتها، ومنها جمع الفصائل الفلسطينية في يوليو/تموز ٢٠٢٤، نتائج عملية مهمة. وبعد بدء هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر، أبرمت بكين اتفاقاً منفصلاً معهم لحماية السفن التي ترفع العلم الصيني، بدلاً من الضغط على إيران لكبحهم. وفي الحرب الحالية، لم تتخذ بكين إجراءً مؤثراً لمنع إيران من مهاجمة شركائها العرب، وهو ما عدّته السعودية مقلقاً بالنظر إلى دور الصين الضامن لاتفاقها مع طهران. كما أدى استخدامها حق النقض ضد قرار لمجلس الأمن يقضي بتشكيل قوة دولية لحماية الملاحة في مضيق هرمز، إلى جانب تقارير عن احتمال تزويد شركات صينية إيران ببيانات تحديد المواقع، إلى ترسيخ انطباع لدى بعض دول الخليج بأن بكين أدت، بصورة غير مباشرة على الأقل، دوراً في الهجمات الإيرانية. ويعكس حذر الصين مزيجاً من البراغماتية والعجز الاستراتيجي؛ إذ لم يتوصل صانعو القرار الصينيون بعد إلى توافق بشأن شكل النظام الأمني المنشود في الشرق الأوسط، وتوقيت استخدام القوة العسكرية، وكلفة إقامة تحالفات أعمق مع قوى مثل السعودية. كما عزز سقوط نظام بشار الأسد عام ٢٠٢٤، وحرب الأيام الاثني عشر عام ٢٠٢٥، والهجمات الأميركية والإسرائيلية على إيران في فبراير/شباط ٢٠٢٦، مخاوف بكين من الانجرار إلى صراع طويل. ومع ذلك، ستستمر العلاقات الاقتصادية، ولا سيما في النفط والطاقة المتجددة واستثمارات صناديق الثروة السيادية والتعدين والبناء والطائرات المسيّرة والزراعة المائية والروبوتات. فالصين توفر رأس المال والتكنولوجيا والقدرة الصناعية اللازمة لخطط التنمية الخليجية، لكنها لا تريد تحمل مسؤولية حماية المنطقة. وتنقسم دول الخليج حالياً بين مسارين؛ إذ تسعى عُمان والسعودية إلى تقليل الاعتماد على واشنطن وبناء ترتيبات أمنية أكثر تنوعاً، وقد دعا وزير الخارجية العُماني في ١٣ يوليو/تموز إلى نظام ما بعد أميركي تشارك فيه دول الخليج العربية وإيران والعراق. في المقابل، اقتربت البحرين والكويت والإمارات أكثر من الولايات المتحدة لغياب بديل أمني موثوق، لكنها عززت قدراتها الدفاعية، وواصلت الحوار مع إيران، وبحثت التعاون مع تركيا وباكستان. وهكذا تحولت علاقة الخليج بالصين من توقع شراكة استراتيجية إلى علاقة تحكمها الضرورة الاقتصادية وانعدام الثقة الأمنية.

https://www.foreignaffairs.com/china/gulfs-china-problem

THE ECONOMIST

الأسطول الثالث للصين؛ اختبار بكين لمحاصرة تايوان تحت غطاء سفن الصيد

The Economist

تشير الأنشطة الأخيرة لأسطول الصيد الصيني في بحر الصين الشرقي إلى اتساع دور «الميليشيات البحرية» الصينية بالقرب من تايوان. ففي ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، اصطفت أكثر من ألف سفينة قادمة من أرخبيل تشوشان ومناطق ساحلية أخرى شرقي الصين شمال تايوان في تشكيل يشبه حرف «L»، وظلت في مواقعها أكثر من اثنتي عشرة ساعة قبل أن تتفرق. وخلال أقل من ستة أشهر، رُصدت أربعة تشكيلات مماثلة أخرى،

بأحجام تجاوزت حتى التجمعات السابقة لهذه القوة في بحر الصين الجنوبي. وتمتلك الصين ثلاث قوى بحرية: القوات البحرية، وخفر السواحل، وشبكة شبه عسكرية تتألف من سفن صيد. وتنشط هذه الشبكة منذ خمسينيات القرن الماضي، وتضم مزيجاً من القوارب العادية والسفن الفولاذية الكبيرة المصممة ظاهرياً لتنفيذ عمليات هجومية، وعرقلة حركة السفن، وترسيخ المطالبات بالسيادة. ويتيح استخدام القوارب المدنية لبكين تنفيذ أنشطة «المنطقة الرمادية» من دون تحمل مسؤولية رسمية، ونسب المواجهات العنيفة إلى صيادين وطنيين. وقد ضم أول تشكيل كبير، قرابة ٢٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، أكثر من ألف سفينة انتظمت في خطين متوازيين بطول يقارب ٤٥٠ كيلومتراً. وفي تجمع يناير/كانون الثاني، بقيت بعض السفن ثابتة أكثر من ثلاثين ساعة، بعد أيام من مناورات صينية واسعة حول تايوان. وفي أواخر مارس/آذار، تشكل اصطفاف جديد على مسافة تقارب مئة كيلومتر شرقاً، بالقرب من جزيرة جيجو الكورية الجنوبية، فيما ظهر آخر تجمع في أبريل/نيسان، قبيل بدء الحظر السنوي الصيني للصيد الصيفي. ويُعد تنسيق هذا العدد الهائل من السفن معقداً تقنياً، إلا أن أهميته الأساسية تكمن في مستوى السيطرة السياسية التي تمارسها الدولة الصينية على الأسطول المدني؛ ففي حين يمتنع كثير من صيادي العالم عن بث مواقعهم باستمرار لإخفاء مناطق الصيد الغنية، استطاعت الصين إبقاء مئات أو آلاف السفن لساعات ضمن تشكيلات منتظمة.وكانت هذه القوة تُعد سابقاً تجمعاً غير منظم، يعاني تقادم المعدات وضعف التدريب والانضباط. ولم تتجاوز نسبة الصيادين الصينيين الذين تقل أعمارهم عن ثلاثين عاماً خمسة في المئة عام ٢٠٢٤، كما كان تدريب قوة مسنة محدودة التعليم على تقنيات الاتصال الحديثة أمراً صعباً. وأدى انخفاض الأجور والخلاف بين الحكومات المحلية والمؤسسات العسكرية بشأن تمويل النفقات إلى تراجع الحوافز. غير أن الصين، منذ وصول شي جين بينغ إلى السلطة عام ٢٠١٢، سعت إلى إنشاء «ميليشيات بحرية حديثة» تتمتع بتجهيز وتدريب وتنظيم أفضل. وتتلقى بعض السفن، مقابل وجودها في المناطق المتنازع عليها، إعانات يومية تتجاوز ٢٤ ألف يوان، أي نحو ٣٥٠٠ دولار، بما يغطي تكاليف التشغيل ويوفر أرباحاً للمالكين من دون ممارسة الصيد. وينشط أكثر أقسام هذه القوة تطوراً في بحر الصين الجنوبي، الذي تطالب الصين بالسيادة على معظمه، في حين تقدم ست دول أخرى، منها فيتنام والفلبين، مطالبات منافسة. وتتجمع السفن الفولاذية المزودة بخراطيم مياه قوية حول الشعاب المرجانية، وتراقب السفن الأجنبية وتضايقها. وأظهرت صور الأقمار الاصطناعية وجود ما معدله ٢٤١ سفينة يومياً يُشتبه في انتمائها إلى الميليشيات داخل المناطق المتنازع عليها خلال العام الماضي، وهو أعلى مستوى منذ بدء الرصد عام ٢٠٢١. وفي حال اندلاع حرب بشأن تايوان، قد يشارك هذا الأسطول في الاستطلاع، والدعم اللوجستي، وقطع كابلات الاتصالات البحرية، وتعطيل حركة السفن. وفي العمليات البرمائية، قد تؤدي كثافة قوارب الصيد إلى إغراق أنظمة دفاع الخصم بعدد هائل من الأهداف المحتملة. كما تستطيع هذه السفن، في سيناريو الحصار الكامل أو «الحجر» المحدود لتايوان، عرقلة دخول السلع إلى موانئ الجزيرة وخروجها منها. وتدل التشكيلات الأخيرة على أن بكين تختبر على الأرجح القدرة العملياتية لهذا «الأسطول

https://www.economist.com/interactive/china/٢١/٠٧/٢٠٢٦/chinas-

INSS

الهجمات الإيرانية: لماذا تقع الكويت في قلب المواجهة؟

أصبحت الكويت خلال الأسابيع الأخيرة أهم اختبار أمني للدول العربية في الخليج، بعدما تحملت حصة كبيرة من الهجمات الإيرانية، وبلغ هذا المسار ذروته باستهداف منشآت تحلية المياه فيها. وتنبع حساسية هذا الهدف من اعتماد الكويت شبه الكامل على محطات التحلية لتوفير مياه الشرب، ما يعني أن الإضرار بهذه المنشآت قد يؤثر مباشرة في الأمن الإنساني والخدمات العامة والاستقرار الداخلي. ولا يعني اختيار الكويت هدفاً رئيسياً بالضرورة أنها أبرز خصوم إيران الإقليميين؛ فمن

منظور الحسابات الاستراتيجية لطهران، تجمع الكويت مجموعة من نقاط الضعف الملائمة لممارسة الضغط، منها الوجود الواسع للقوات الأميركية، وقربها الجغرافي من إيران، وتركز منشآت النفط والكهرباء والمياه ضمن مساحة محدودة، والاعتقاد بأن الكويت لن ترد منفردة بعمل عسكري مباشر. وتخفض هذه الخصائص كلفة الهجوم بالنسبة إلى إيران، بينما تزيد آثاره السياسية والنفسية والاقتصادية. كما تتجاوز رسالة الهجمات حدود الكويت، إذ تهدف أساساً إلى إظهار أن الوجود العسكري الأميركي ودعمه لا يوفران حصانة كاملة لدول الخليج، وأن أي دولة قد تتحول إلى هدف متى اقتضت المصالح الإيرانية ذلك. ولذلك، يمثل استهداف الكويت في الوقت نفسه تحذيراً جماعياً للسعودية والإمارات والبحرين وقطر وعُمان، ويضع صدقية المظلة الأمنية الأميركية في المنطقة موضع تساؤل. وتتمثل نقطة الضعف الأساسية لدى دول مجلس التعاون الخليجي في تعامل كل دولة بصورة منفردة مع التهديد الإيراني؛ فبعضها يفضّل الحوار والتسوية، وبعضها يعتمد على الردع العسكري، فيما يسعى آخرون إلى ضمان أمنهم عبر مزيد من التقارب مع الولايات المتحدة. ويتيح هذا التشتت لإيران تحديد الحلقة الأكثر عرضة للخطر في كل مرحلة، وممارسة الضغط عليها بصورة انتقائية ومتفاوتة، من دون مواجهة رد منسق من مجلس التعاون بأكمله. ويتمثل الحل المقترح في تجاوز السياسات الوطنية الست المنفصلة، وتشكيل استراتيجية أمنية خليجية موحدة، يُعدّ في إطارها أي اعتداء على أحد أعضاء المجلس اعتداءً على جميع الأعضاء. ويتطلب تطبيق هذا النهج دمجاً فعلياً لمنظومات الدفاع الجوي، وتبادلاً سريعاً للمعلومات، وإنشاء آليات مشتركة للإنذار المبكر، وتنسيقاً عملياتياً على المستويين السياسي والعسكري. ولا تمثل الكويت مجرد ضحية أخرى للحرب، بل تقدم نموذجاً واضحاً للهشاشة البنيوية التي تعانيها جميع دول الخليج. وتبيّن الهجمات الأخيرة أن الأمن المتفرق، حتى مع الوجود العسكري الأميركي، لا يوفر ردعاً كافياً. ويبقى السؤال الأساسي ما إذا كانت دول المنطقة ستستفيد من تجربة الكويت لبناء وحدة أمنية، أم ستواصل كل دولة مواجهة إيران بصورة منفردة.

https://www.inss.org.il/social_media/the-iranian-attacks-why-is-

HAARETZ

«لحكومة إسرائيل مصلحة في عرقلة الانتخابات ومنح الغوغاء حرية التحرك»

أدخل مشروع الإصلاح القضائي، الذي طُرح في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٣، إسرائيل في واحدة من أعمق أزماتها السياسية والاجتماعية. وعلى الرغم من الاحتجاجات الواسعة، وهجوم ٧ أكتوبر/تشرين الأول، وأزمة الرهائن، وحربي غزة ولبنان، والمواجهتين المباشرتين مع إيران، واصل ائتلاف بنيامين نتنياهو تنفيذ أجزاء من هذا البرنامج حتى حلّ الكنيست في يوليو/تموز ٢٠٢٦. وتشير تقييمات خبراء القانون إلى أن المؤسسات الرقابية نجحت في وقف أهم مكونات المشروع،

إلا أن الديمقراطية الإسرائيلية ما تزال تواجه تآكلاً مؤسسياً، وتسييساً للشرطة، وإضعافاً لحقوق الفلسطينيين والعرب في إسرائيل. فقد أبطلت المحكمة العليا تعديلاً على قانون أساس كان يلغي معيار «المعقولية» في القرارات الحكومية، كما ألغت قانوناً كان يمكن أن يمنع عزل نتنياهو بسبب العجز عن أداء مهامه. وفشل أيضاً مشروع منح الكنيست صلاحية تجاوز أحكام المحكمة، فيما جرى الحفاظ على مبدأ الأقدمية في اختيار رئيسها. وأبطلت المحكمة جزءاً من قانون الشرطة كان يتيح لوزير الأمن القومي السيطرة على وحدة التحقيقات، وأوقفت إقالة المستشارة القضائية للحكومة، وحافظت على نزاهة عملية اختيار مراقب الدولة. ومع ذلك، قد يؤدي قانونان أُقرا إلى تقييد استقلال القضاء والمستشارة القضائية بشدة في الدورة المقبلة للكنيست؛ أولهما تسييس آلية تعيين القضاة، وثانيهما تجريد المستشارة من معظم صلاحياتها. وبالتوازي، تصاعدت حملة الضغط والتشهير ضد رئيس المحكمة العليا والمستشارة القضائية ونوابها. وقاطع وزير العدل رئيس المحكمة، ورفض مصافحته، وعطّل التعيينات، وصعّب إدارة الجهاز القضائي، فيما بدأت الحكومة إجراءً غير قانوني ومهيناً لعزل المستشارة القضائية قبل أن توقفه المحكمة. وانتقلت استراتيجية الحكومة بعد أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ من إدخال تعديلات كبرى ومعلنة على قوانين الأساس إلى فرض تغييرات تدريجية. ومن مظاهر ذلك خفض عدد قضاة المحكمة العليا إلى أحد عشر قاضياً، وتشكيل أغلبية محافظة، وتغيير طريقة اختيار المسؤول عن الشكاوى ضد القضاة، ومحاولة السيطرة على تعيين رئيس مفوضية خدمات الدولة. كما قد يمهّد قانون يسمح للمرة الأولى بالفصل بين الجنسين في برامج الدراسات العليا لتوسيع هذا الفصل داخل الجامعات والمجال العام. وتُقيَّم أوضاع الديمقراطية في ثلاثة مجالات حرجة: أولها التحريض المنظم ضد المستشارة القضائية والقضاة، بما قلص ثقة مؤيدي الحكومة بالنظام القضائي. وثانيها توسيع وزير الأمن القومي نفوذه على الشرطة عبر التعيينات والتدخل السياسي، وهو ما ظهر في عجزها عن منع اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية، وضعف مواجهتها للجريمة في المجتمع العربي، وتقييدها الاحتجاجات المناهضة للحكومة. أما المجال الثالث والأهم فهو حقوق الفلسطينيين؛ إذ تواصلت انتهاكات حقوق السجناء والمعتقلين، وإلحاق الأذى الواسع بالمدنيين، وهدم المنازل في غزة والضفة الغربية، واحتجاز الجثامين للمساومة، وإقرار عقوبة الإعدام للمتهمين بارتكاب أعمال إرهابية، من دون رقابة فعالة. وقد فقدت المؤسسات القضائية، المنشغلة بالدفاع عن استقلالها، جانباً كبيراً من قدرتها على حماية حقوق الفلسطينيين وحرية تعبير العرب في إسرائيل. كما مضت التغييرات البنيوية في إدارة الضفة الغربية، ونقل أجزاء من الإدارة المدنية من الجيش إلى مسؤولين سياسيين، من دون تدخل قضائي مؤثر. وسيكون الاختبار المقبل للمحكمة العليا والمستشارة القضائية ضمان انتخابات حرة ونزيهة، وسط مخاوف من استغلال الحكومة للفوضى وعنف الجماعات المتطرفة والتحريض العنصري والتشكيك في النتائج. وتدخل المؤسسات الرقابية الانتخابات وهي مدركة لهذه التهديدات، لكن قدرتها وصدقيتها تضررتا بعد ثلاثة أعوام من الضغوط السياسية والمؤسسية.

https://www.haaretz.com/israel-news/elections/٢٢-.٧-٢٠٢٦/ty-article-

THE TIMES OF ISRAEL

التحول في البحر الأحمر: لماذا ينبغي لحلفاء إسرائيل الاعتراف بصوماليلاند؟

THE TIMES OF ISRAEL

لا يُعد الاعتراف بصوماليلاند مجرد خطوة دبلوماسية، بل يمكن أن يوفر لإسرائيل وشركائها قاعدة استراتيجية بالقرب من أحد أهم الممرات البحرية في العالم. وتتمتع صوماليلاند بمزيج نادر من الموقع الجغرافي الحساس، والاستقرار السياسي النسبي، ومؤسسات الحكم الفاعلة، والاستعداد للتعاون مع القوى الغربية والإقليمية. ولم يعد السؤال الأساسي ما إذا كان نظامها السياسي مثالياً، بل ما إذا كان استمرار عدم الاعتراف بها ينسجم مع المصالح الأمنية لإسرائيل وحلفائها. وترتبط الحجة الأهم بالأمن البحري؛ إذ تقع صوماليلاند على ساحل خليج عدن وبجوار مضيق باب المندب،

الذي يصل البحر الأحمر بمسارات التجارة العالمية الرئيسية. وقد ضاعفت هجمات الحوثيين المتزايدة، وأعمال القرصنة، وتهريب الأسلحة بصورة غير مشروعة، أهمية هذه المنطقة. ويمكن استخدام ساحل صوماليلاند وميناء بربرة في المراقبة البحرية، وتقديم الدعم اللوجستي للسفن الحربية، وتبادل المعلومات الاستخبارية، وتنفيذ عمليات مكافحة القرصنة، ورصد التحركات المشبوهة. ومن شأن الاعتراف الرسمي أن يوفر إطاراً قانونياً وسياسياً أوضح لهذا التعاون. كما يمكن لهذه الخطوة أن توسع منطق اتفاقيات أبراهام ليشمل منطقة القرن الأفريقي؛ فقد أعرب مسؤولو صوماليلاند عن استعدادهم لإقامة علاقات مع إسرائيل، ويعدّون التعاون الخارجي طريقاً إلى تحقيق الأمن، وجذب الاستثمارات، وتعزيز الحضور الدولي. كما تُظهر الاستثمارات الإماراتية في ميناء بربرة أن الاندماج الاقتصادي للمنطقة مع شبكات التجارة الخليجية قد بدأ فعلياً، فيما تستطيع شراكة رسمية بين إسرائيل وصوماليلاند أن تقدم نموذجاً للتعاون العملي القائم على المصالح المتبادلة. وتتصرف صوماليلاند منذ إعلان استقلالها عام ١٩٩١ بوصفها دولة قائمة فعلياً؛ إذ تمتلك قوات أمنية ومحاكم وعملة وطنية ومؤسسات تنفيذية ونظاماً انتخابياً مستقلاً، وشهدت عدة عمليات انتقال سلمي للسلطة. كما حافظت على استقرار نسبي، وأبدت قدرة على مقاومة الجماعات المتطرفة، وشاركت في جهود مكافحة القرصنة. ومن هذا المنظور، يمكن اعتبار الاعتراف الدولي مكافأة لأكثر من ثلاثة عقود من الحكم المستمر والتطور المؤسسي. ويختلف الأساس القانوني لمطالبتها بالاستقلال عن كثير من الحركات الانفصالية؛ فقد كانت دولة مستقلة لفترة قصيرة عام ١٩٦٠، ثم اتحدت طوعاً مع الصومال الإيطالي، ولذلك يمكن تفسير إعلان استقلالها عام ١٩٩١ على أنه عودة إلى الحدود السابقة، لا إنشاء كيان سياسي بحدود جديدة. ويرى مؤيدو الاعتراف أن هذا التفسير لا يتعارض مع مبدأ الحفاظ على الحدود التاريخية في أفريقيا. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، يمكن أن تكون صوماليلاند شريكاً أمنياً مهماً قرب باب المندب، وتساعد في العمليات البحرية ومكافحة الإرهاب وحماية البحر الأحمر، مع ضرورة أن تدير واشنطن علاقاتها مع الحكومة الصومالية والاتحاد الأفريقي. كما تعتمد الدول الأوروبية على أمن الملاحة في البحر الأحمر، ويمكن أن يتحول ميناء بربرة إلى مركز لوجستي مهم لها، غير أن اعتبارات وحدة الأراضي والخشية من إيجاد سابقة للنزاعات الانفصالية تجعل قرارها أكثر تعقيداً. وفي المحصلة، قد يعزز الاعتراف بصوماليلاند الحضور الاستراتيجي لإسرائيل وشركائها في البحر الأحمر، ويحسن أمن باب المندب، ويوسع نطاق التعاون في إطار اتفاقيات أبراهام، ويسرّع تطوير ميناء بربرة، لكنه سيواجه في الوقت نفسه معارضة الصومال، وتحفظ الاتحاد الأفريقي، ومخاوف بعض الدول من تداعياته القانونية والإقليمية.

https://blogs.timesofisrael.com/the-red-sea-pivot-why-israels-

THE TIMES OF ISRAEL

العلاقات الإسرائيلية–التركية: تنافس استراتيجي وشراكة مفروضة

THE TIMES OF ISRAEL

واجهت العلاقات الإسرائيلية–التركية، التي تشكلت منذ عام ١٩٤٩ في صورة تحالف غير معلن بين قوتين غير عربيتين في المنطقة، خلال العام الماضي أزمة غير مسبوقة. وقد مثّل اعتراف إسرائيل الرسمي بالإبادة الجماعية للأرمن في أواخر يونيو/حزيران ٢٠٢٦، بعد عقود من الامتناع المتعمد، تحولاً سياسياً يتجاوز الطابع الرمزي. وفي المقابل، أعلن وزير الخارجية التركي هاكان فيدان أن إسرائيل أصبحت «كياناً لا يُطاق في المنطقة»، وهو موقف أثار ردود فعل واسعة داخل إسرائيل. كما أظهر

إصدار النيابة العامة في إسطنبول لوائح اتهام بحق بنيامين نتنياهو وعشرات المسؤولين الإسرائيليين، عقب احتجاز سفينة «صمود»، أن الساحة القضائية تحولت بدورها إلى جبهة جديدة في النزاع بين البلدين. وتتركز المصالح المتعارضة للطرفين في ثلاثة مجالات رئيسية؛ أولها سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد، حيث تسعى تركيا إلى تثبيت نفوذها عبر التواصل مع البنية السياسية الجديدة. وتنظر إسرائيل إلى هذا المسار بوصفه تهديداً، ولا سيما في ظل دعم الولايات المتحدة دمج القوات الكردية في الجيش السوري، ومخاوف تل أبيب من تقييد حرية عمل سلاحها الجوي في الأجواء السورية، التي تفتقر حالياً إلى دفاع جوي فعال. أما المجال الثاني فهو شرق البحر المتوسط؛ إذ ترى أنقرة في تعزيز علاقات إسرائيل مع اليونان وقبرص والهند، وفي مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، محاولة لتجاوز تركيا واحتواء دورها الإقليمي وفرض نوع من الحصار الجيوسياسي عليها. ورداً على ذلك، وسعت تركيا حضورها البحري في إطار عقيدة «الوطن الأزرق»، التي تؤكد توسيع النفوذ البحري والدفاع عن مطالب أنقرة في شرق المتوسط. ويتمثل المحور الثالث للخلاف في قطاع غزة، حيث أدى استمرار الدعم السياسي التركي لحماس ومساعي أنقرة للاضطلاع بدور في ترتيبات الحكم بعد الحرب إلى تصعيد التوتر. وتنظر إسرائيل بريبة إلى الحضور التركي الفاعل في المستقبل السياسي لغزة، وتعدّه جزءاً من تنافس أوسع على تشكيل النظام الإقليمي. ومع ذلك، ما تزال المصالح المشتركة تحول دون القطيعة الكاملة؛ فقد ربطت تركيا استئناف العلاقات بإنهاء الحرب وقبول قيام دولة فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧، وطرحت في الوقت نفسه احتمال إنشاء إطار أمني أوسع تشارك فيه الدولتان. وكان حجم التجارة الثنائية قبل الحرب يقترب من عشرة مليارات دولار، كما تمثل الصلة التاريخية للبلدين بالولايات المتحدة وبالبنية السياسية والأمنية الغربية عاملاً يحد من التصعيد غير المنضبط، من دون أن يعني ذلك بالضرورة مصالحة سريعة. وعلى المستوى الدولي، يشكل الخلاف الإسرائيلي–التركي جزءاً من المنافسة على صياغة النظام الجديد في الشرق الأوسط؛ إذ تحاول الولايات المتحدة الموازنة بين دعم إسرائيل والحفاظ على تركيا بوصفها عضواً مهماً في حلف شمال الأطلسي، بينما تراقب روسيا والصين بدقة أي تصدعات محتملة داخل المعسكر الغربي. ولا يكمن الخطر الأساسي في اندلاع حرب مباشرة بين البلدين، إذ ما يزال هذا السيناريو مستبعداً، بل في استمرار دوامة تصعيد الخطاب العدائي، والإجراءات الرمزية والقانونية المتبادلة، وترسيخ صورة العدو في الرأي العام لدى المجتمعين. وقد يضيّق هذا المسار هامش المناورة الدبلوماسية، رغم أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل والاعتبارات الأمنية والضرورات الجيوسياسية ستظل تدفع الطرفين إلى التعاون عند الحاجة.

https://blogs.timesofisrael.com/israel-turkey-relations-strategic-

FOREIGN AFFAIRS

رؤية إيرانية للشرق الأوسط الجديد: هل يتطلب إنهاء الحرب وترسيخ السلام نهجاً جديداً للأمن الإقليمي؟

أظهر استئناف الولايات المتحدة هجماتها على إيران أن مذكرة التفاهم الموقعة بين طهران وواشنطن في سويسرا الشهر الماضي افتقرت منذ البداية إلى أساس مستدام بسبب اختلاف تفسير الطرفين لها. فقد حصرت إيران التزامها في «بذل أفضل الجهود» لضمان عبور السفن التجارية بأمان ومن دون رسوم لمدة ستين يوماً، ورأت أن إدارة مضيق هرمز مستقبلاً ينبغي أن تُحدد بمشاركة عُمان وسائر الدول الساحلية للخليج. في المقابل، فسرت الولايات المتحدة الاتفاق على أنه يضمن عبوراً حراً وغير مشروط، ولم تعد نفسها ملزمة بالترتيبات التي أرادتها

طهران. ولا يصب استمرار الحرب في مصلحة أي من البلدين؛ فإيران، رغم الأضرار الواسعة التي لحقت بالبنية التحتية والقيادتين السياسية والعسكرية والمراكز المدنية، حافظت على وحدتها الإقليمية ونظامها السياسي، بما يثبت أن الضغط العسكري لا يستطيع إجبارها على الاستسلام أو القضاء على بنيتها السياسية. كما أن استمرار المواجهة يُبعد الولايات المتحدة عن هدفها الاستراتيجي البعيد المدى، المتمثل في تقليص وجودها المكلف في غرب آسيا والتركيز على منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وقد تحول مضيق هرمز إلى محور النزاع، إذ ترى طهران أن تقييد الملاحة وسيلة لإجبار الولايات المتحدة وحلفائها على وقف الحرب. وقبل اندلاعها، لم تكن إيران تعرقل حركة الملاحة، رغم أن العقوبات الأميركية كانت تحد عملياً من وصولها إلى كثير من السلع العابرة، لكن الهجمات الأميركية والإسرائيلية غيّرت هذا النهج، وأصبحت طهران تعد مرور المعدات العسكرية وقطع الطائرات والوسائل الاستخبارية والدعم اللوجستي عبر المضيق تهديداً مباشراً لأمنها القومي. ومع ذلك، تظل ورقة هرمز هشة؛ فالإغلاق الطويل قد يحشد الرأي العام العالمي ضد إيران، ويسرّع الاستثمار في خطوط الأنابيب والموانئ والممرات البرية البديلة، ما سيقلل مستقبلاً القيمة الردعية للمضيق. ويُقترح لذلك إنشاء شبكة أمنية بين الدول الساحلية للخليج لإدارة الملاحة، وتعزيز الثقة، وتقليص الحاجة إلى الوجود العسكري للقوى الخارجية. ولا يتطلب إنهاء الحرب إقامة صداقة بين إيران والولايات المتحدة، بل وضع إطار لإدارة الخلافات. ويمكن لاتفاق واقعي أن يستند إلى عدم الاعتداء المتبادل، وأن يشمل تعاوناً محدوداً بشأن أفغانستان ومكافحة تهريب المخدرات وإدارة الهجرة. وفي هذا الإطار، يتعين على واشنطن الاعتراف بوحدة الأراضي الإيرانية، ورفع العقوبات والتصنيفات الإرهابية المفروضة على إيران ومؤسساتها، والمشاركة في إعادة إعمار أضرار الحرب عبر صندوق بقيمة ٣٠٠ مليار دولار. وفي المقابل، تستطيع إيران تقديم ضمانات دائمة لمنع الانتشار النووي، والتصديق على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإدراج حظر السلاح النووي في قوانينها. كما يُعد كبح سلوك إسرائيل ضرورياً لاستدامة السلام، بالنظر إلى معارضتها اتفاق عام ٢٠١٥ النووي، ودورها في اندلاع الحروب الأخيرة، واستمرار احتلالها أجزاء من لبنان، وتوسيع المستوطنات، وتنفيذ العمليات العسكرية في غزة ولبنان. ولذلك ينبغي لواشنطن ممارسة ضغط فعلي على إسرائيل والتخلي عن سياساتها المتناقضة تجاه سيادة لبنان والقضية الفلسطينية. وعلى المستوى الإقليمي، يجب أن يحل التعاون بين دول غرب آسيا محل النموذج الأمني القائم على الاعتماد على القوى الخارجية، من خلال حوار مؤسسي، واتفاقات لعدم الاعتداء، وبرامج إنسانية مشتركة، ومكافحة الإرهاب، وحملات إعلامية لتعزيز التعايش. ويُقترح أيضاً إنشاء اتحاد إقليمي لتخصيب اليورانيوم بمشاركة إيران ودول الخليج والولايات المتحدة والصين وروسيا، يكون المركز الوحيد لإنتاج الوقود النووي في غرب آسيا ويخضع لرقابة مشتركة تمنع الأعضاء من التوجه نحو السلاح النووي. كما يمكن لصندوق تنمية غرب آسيا، وربط السكك الحديدية وخطوط الطاقة والبنى الرقمية والممرات البحرية، والتعاون في مواجهة تغير المناخ وشح المياه، أن تربط الأمن بالتنمية الاقتصادية. ولن يتحقق استقرار دائم إلا عندما تقبل الدول العربية والولايات المتحدة الحضور الدائم لإيران في المنطقة، وتستكمل طهران الردع بالتعاون والحوار وبناء الثقة.

https://www.foreignaffairs.com/iran/iranian-vision-new-middle-east-zarif

THE NATIONAL

وساطة في ظل السلاح؛ قدرات العراق وحدوده في التقريب بين إيران والولايات المتحدة

تأمل الحكومة العراقية الجديدة في الاضطلاع بدور الوسيط بين إيران والولايات المتحدة، من خلال الحفاظ على علاقات متوازنة مع طهران وواشنطن. وفي هذا الإطار، عُدّت زيارة رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي إلى واشنطن ومحادثاته مع دونالد ترامب تمهيداً لمتابعة المبادرة الدبلوماسية لبغداد. وبعد الزيارة، توجه الزيدي إلى طهران، وتشير التقارير الرسمية إلى أنه يعتزم تهيئة الظروف لعقد مفاوضات إيرانية-أميركية في بغداد.

وبالتزامن مع وجود رئيس الوزراء في واشنطن، أجرى مستشاره عباس العنبوري زيارة إلى إيران استمرت أربعة أيام، التقى خلالها في مدينة قم رجال دين وشخصيات إيرانية نافذة. وتركزت محادثاته على أهمية حفاظ العراق على علاقاته مع البلدين، وخطة بغداد لنزع سلاح الجماعات الشيعية المدعومة من إيران، التي هاجمت قواعد أميركية داخل العراق ومنشآت للطاقة في المنطقة. وتنطلق رؤية الحكومة العراقية من أن البلاد تستطيع تسهيل قنوات الاتصال بين إيران والغرب. كما تفيد تقديرات المسؤولين العراقيين للأوضاع الداخلية في إيران بأن ضغوط العقوبات الاقتصادية رفعت مستوى المطالب الشعبية بالسلام والاستقرار والأمن. وفي حين تؤكد بغداد المكانة الدولية والقوة الاستراتيجية للولايات المتحدة، فإنها تنظر إلى إيران بوصفها دولة مجاورة تربطها بالعراق مصالح متبادلة وعلاقات لا يمكن تجاوزها. ولذلك، يُعد الحفاظ على موقع وسطي بين الطرفين الهدف الأساسي للسياسة الخارجية للحكومة الجديدة، رغم أن طهران لا يُتوقع أن توافق على جميع مواقف الزيدي المعلنة، ولا سيما ما يتعلق بنزع سلاح الجماعات المقربة من إيران. ومع ذلك، ما تزال قدرة العراق على أداء دور الوسيط موضع شك؛ فقد سبقت باكستان وقطر بغداد في الوساطة بين إيران والولايات المتحدة، بينما لا تزال الجماعات المسلحة في العراق قادرة على مهاجمة القواعد الأميركية والتأثير في أجزاء من مؤسسات الدولة. وتواجه الحكومة خطرين متزامنين: احتمال اندلاع صدام داخلي مع الجماعات التي ترفض تسليم أسلحتها قبل مهلة أكتوبر/تشرين الأول، واحتمال فرض الولايات المتحدة عقوبات على بغداد إذا عجزت عن ضبط تلك الجماعات. ولا يمثل نزع السلاح قضية أمنية فحسب، بل يرتبط أيضاً بتوجه متزايد داخل بعض أوساط المجتمع الشيعي العراقي، حيث تُفسَّر الحرب الأميركية على إيران باعتبارها «حرباً على الشيعة». ومن شأن اتساع هذا التصور أن يعقّد قرارات الحكومة في مجالي السياسة الخارجية والأمن، ويزيد المقاومة الاجتماعية والسياسية لبرنامج نزع السلاح. كما يشكل غياب تمثيل التيارات الشيعية المتشددة والأحزاب المرتبطة بالجماعات المسلحة في الحكومة مصدراً آخر للاستياء؛ فرغم حصول هذه الأحزاب على ثمانين مقعداً من أصل أكثر من ٢٧٠ مقعداً في البرلمان، فإنها لا تمتلك ممثلين في مجلس الوزراء، مع بقاء بعض المناصب الحكومية شاغرة. وقد يؤدي هذا الخلل إلى تعميق الشعور بالإقصاء السياسي وتعقيد تنفيذ خطة نزع السلاح. وتقدم إيران دعمها للجماعات الشيعية العراقية بوصفه جزءاً من مكافحة تنظيم داعش، غير أن هذه الجماعات متهمة بالنفوذ غير القانوني داخل مؤسسات الدولة، واغتيال المعارضين، والمشاركة في قتل مئات المحتجين خلال احتجاجات الشباب العراقي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩. ولذلك، يتوقف نجاح مبادرة بغداد على قدرة الحكومة على الموازنة بين علاقاتها مع طهران وواشنطن، وضبط الجماعات المسلحة، وإدارة مخاوف المجتمع الشيعي، ومنع تحول برنامج نزع السلاح إلى مواجهة داخلية.

https://www.thenationalnews.com/news/mena/٢١/٧/٢٠٢٦/iraqi-

الخلاصة والتحليل الخبير

تُظهر حصيلة الروايات المنشورة في وسائل الإعلام ومراكز التحليل الدولية والإقليمية أن الشرق الأوسط تجاوز مرحلة إدارة الأزمات المنفردة، ودخل طوراً من إعادة التشكيل المتزامن للنظام الأمني والاقتصادي والسياسي. فالحرب بين إيران والولايات المتحدة، والنزاع حول مضيق هرمز، ومحاولات العراق أداء دور الوسيط، والضغوط على الجماعات المسلحة، والاتفاق النووي السعودي، وهشاشة دول الخليج، والتنافس بين إسرائيل وتركيا، وتزايد أهمية البحر الأحمر، ليست ملفات منفصلة، بل مكونات لمسار واحد تعيد فيه دول المنطقة تعريف مواقعها في ظل تراجع الضمانات الأمنية التقليدية، من دون أن يتبلور في المقابل نظام بديل مستقر. ويتمثل القاسم الأبرز في التحليلات بأزمة صدقية النموذج الأمني القائم على الاعتماد على الولايات المتحدة؛ فالدول العربية الخليجية ما تزال ترى واشنطن القوة الوحيدة التي تمتلك القدرة العسكرية اللازمة للدفاع عن المنطقة، لكنها تعدها في الوقت نفسه أحد أهم عوامل عدم الاستقرار. وقد كشفت الهجمات الإيرانية على البنى التحتية الكويتية، ولا سيما منشآت تحلية المياه، هذا التناقض بوضوح. فالكويت، بسبب الوجود العسكري الأميركي، وقربها الجغرافي من إيران، وتركز منشآت المياه والكهرباء والطاقة في نطاق محدود، أصبحت هدفاً منخفض الكلفة وعالي المردود لممارسة الضغط. ولا تقتصر الرسالة الاستراتيجية لهذه الهجمات على الكويت، بل تحذر جميع أعضاء مجلس التعاون الخليجي من أن استضافة القوات الأميركية لا توفر حصانة أمنية. وفي المقابل، لم تستطع الصين أن تشكل بديلاً للولايات المتحدة؛ فقد بلغت تجارة دول مجلس التعاون معها عام ٢٠٢٤ نحو ٣٠٠ مليار دولار، فيما وفرت هذه الدول قرابة ٣٦ في المئة من واردات الصين من النفط الخام عام ٢٠٢٣. ومع ذلك، امتنعت بكين عن تحمل مسؤولية أمنية في مواجهة الهجمات الإيرانية، وأزمة هرمز، واضطرابات البحر الأحمر. فهي تريد الاستفادة من نفط المنطقة ورؤوس أموالها وأسواقها وتقنياتها ومشروعاتها التحتية، لكنها لا ترغب في دفع كلفة حماية النظام الإقليمي. وقد حوّل هذا النهج العلاقة بين الصين والدول العربية من «شراكة استراتيجية ناشئة» إلى تعاون اقتصادي تحكمه الضرورة ويثقله انعدام الثقة الأمنية. ورداً على ذلك، تبنت دول الخليج مسارات مختلفة؛ فالإمارات والبحرين والكويت تتجه إلى تعاون أمني أعمق مع واشنطن، بينما تحاول السعودية وعُمان تقليص الاعتماد عليها عبر الحوار مع إيران، والتعاون مع باكستان وتركيا، وتصميم ترتيبات إقليمية جديدة. ويعكس طرح نظام ما بعد أميركي تشارك فيه الدول العربية وإيران والعراق تصاعد الميل إلى الإقليمية الأمنية، غير أن تضارب المصالح، وغياب الثقة، واختلاف تصورات التهديد، تجعل تحقيقه بالغ الصعوبة. وفي سياق إعادة التشكيل هذه، تحول مضيق هرمز إلى أهم أداة جيو-اقتصادية في يد إيران؛ إذ يمر عبره نحو ٢٠ في المئة من نفط العالم وطاقته، وتستخدم طهران تقييد الملاحة لفرض كلفة على الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي. وفي الرواية الإيرانية، كانت العقوبات قد قيّدت مسبقاً حرية إيران التجارية، بينما ظل الآخرون يستخدمون المضيق من دون عوائق، ثم عززت الحرب الاعتقاد بأن الطرق البحرية لا تستطيع البقاء محايدة سياسياً وعسكرياً أثناء النزاع. غير أن هذه الورقة ذات طبيعة استنزافية؛ فالإغلاق المطول قد يسرّع الاستثمار في خطوط الأنابيب والموانئ والممرات البرية البديلة، ويقلل على المدى البعيد القيمة الردعية التي يمثلها المضيق لإيران.

وفي خضم ذلك، يسعى العراق إلى توظيف موقعه الجغرافي وعلاقاته المتزامنة مع طهران وواشنطن للتحول إلى وسيط إقليمي. فقد حاولت حكومة علي الزيدي، بعد زيارته للولايات المتحدة، تهيئة الظروف لحوار بين إيران وواشنطن، إلا أن طلبه الحصول على رسالة مباشرة من الرئيس الأميركي لم يُقبل، واكتفت واشنطن بدعم غير مباشر لجهود بغداد في خفض التوتر. كما تنظر طهران بتوجس إلى دور العراق بسبب قرب حكومته الجديدة من الولايات المتحدة وبرنامجها لنزع سلاح الجماعات المتحالفة مع إيران. غير أن الاختبار الحقيقي للعراق لا يتعلق بالوساطة الخارجية بقدر ما يتعلق بتثبيت السيادة في الداخل. فقد تعهدت الحكومة بوضع جميع الأسلحة الخارجة عن السيطرة الرسمية تحت سلطة الدولة بحلول نهاية سبتمبر/أيلول، لكن كتائب حزب الله وحركة النجباء أعلنتا رفض نزع السلاح قبل الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية، بينما وافقت جماعات أخرى، على ما يبدو، على تسليم أسلحتها. وقد يتيح هذا الانقسام فرصة للحكومة، لكنه يرفع أيضاً خطر الصدام الداخلي، إذ يتعين على بغداد أن تدير في وقت واحد مطالب واشنطن، ومخاوف طهران، وحساسية المجتمع الشيعي، واعتراض الجماعات المسلحة. كما تمثل حملة مكافحة الفساد جزءاً من هذا المسعى لإعادة بناء سلطة الدولة؛ فقد دل اعتقال مسؤولين كبار واستعادة أصول تتجاوز قيمتها ٢٥٠ مليون دولار على بدء عملية واسعة، لكن الفساد في العراق ليس مجرد نتيجة لأفعال فردية. فمنظومة المحاصصة التي نشأت بعد عام ٢٠٠٣ دمجت الوزارات والمناصب والعقود العامة والموارد في شبكة من المصالح الحزبية والاقتصادية والمسلحة. وتكشف درجة العراق البالغة ٢٨ من أصل ١٠٠ واحتلاله المرتبة ١٣٦ في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٥ عمق المشكلة، كما تشير تقديرات إلى ضياع نحو ٢٠ في المئة من الموارد العامة

بسبب الفساد، ونقل أو إخفاء ما بين ١٥٠ و٤٥٠ مليار دولار خارج البلاد أو داخلها. وتوضح اتفاقيات الطاقة التي أبرمها العراق مع الشركات الأميركية، والبالغة قيمتها الإجمالية نحو ٢٠٠ مليار دولار، أن مكافحة الفساد وضبط الجماعات المسلحة وجذب الاستثمارات الأجنبية ملفات مترابطة. فشركات مثل شيفرون وهاليبرتون لن تحافظ على وجود مستدام ما لم تضمن الحكومة أمن البنية التحتية وشفافية العقود وإمكان التنبؤ ببيئة الأعمال. ويسعى العراق إلى رفع قدرته الإنتاجية النفطية من أكثر من ٤٫٨ ملايين برميل يومياً، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز بحلول عام ٢٠٣٠، وتنويع طرق التصدير عبر تركيا وسوريا. وقد أبرز تراجع صادرات النفط من نحو ٤٫٢ ملايين برميل يومياً في فبراير/شباط إلى ١٫٤٥ مليون برميل في مايو/أيار أهمية تقليل الاعتماد على هرمز. وعلى المستوى النووي، يمثل الاتفاق الأميركي–السعودي الممتد ثلاثين عاماً أحد أهم التحولات الاستراتيجية في المنطقة، إذ يتيح إنشاء برنامج نووي مدني، وربما إقامة منشآت تخصيب داخل السعودية إذا أقرت دراسة تستمر عامين ذلك. وسينتج كل مفاعل من طراز «إيه بي ١٠٠٠» نحو ١١٠٠ ميغاواط من الكهرباء. ورغم تعهد الولايات المتحدة بعدم نقل التكنولوجيا الحساسة إلا ضمن آلية «الصندوق الأسود»، فإن رفض السعودية التخلي الدائم عن التخصيب وعدم قبولها البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية يزيدان المخاوف من الانتشار النووي. وقد يدفع هذا الاتفاق تركيا ومصر وحتى الإمارات إلى إعادة النظر في سياساتها النووية، ويوسع تنافس القوى الإقليمية ليشمل تقنيات دورة الوقود. وفي الوقت نفسه، تواجه إسرائيل أزمة داخلية عميقة؛ فعلى الرغم من نجاح المحكمة العليا والمستشارة القضائية في وقف أجزاء من مشروع الإصلاح القضائي، تواصل تسييس الشرطة، والهجوم على استقلال المؤسسات الرقابية، وتراجع حماية حقوق الفلسطينيين. وتشير التحليلات القانونية إلى أن الجهاز القضائي، أثناء دفاعه عن وجوده وصلاحياته، فقد جزءاً من قدرته على مراقبة سلوك الحكومة في غزة والضفة الغربية. كما ستتحول الانتخابات المقبلة إلى اختبار لقدرة المؤسسات الإسرائيلية على منع العنف والتحريض العنصري والتشكيك في صدقية النتائج.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.